مقدمة

مقدمة:

يشهد العالم كل فترة من الزمن عدة أحداث تساهم في انفتاح بعضٍ من الدول وتقدمها، على حساب البعض الآخر من الدول والتي تتراجع نحو معالم التخلف والفقر من كافة جوانب الحياة، ولعل أشهر المحطات التي عاشها الإنسان الحربين العالميتين الأولى والثانية، والتي انتهت بدمار مس البنى التحتية وعصف باقتصاديات الدول الكبرى، الأمر الذي دفع بتلك الدول لمحاولة النهوض من جديد، وبالفعل برزت قوى جديدة تمثلت في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي إبان فترة الحرب الباردة، وبالفعل حصل صراع بين الكتلتين كلٌ ومساعيها لزعامة العالم وبسط النظم التي ينتهجها، وبانتهاء تلك الفترة وسقوط الاتحاد السوفياتي أصبح الولايات المتحدة القوة الوحيدة المسيطرة على العالم، وكانت إحدى وسائلها العولمة التي كانت نتاجًا للنظام الرأسمالي الأمريكي.

وبذكرنا للاقتصاد فإن المفهوم السائد ببروز النظام الرأسمالي هو التدويل والذي مُكنت من خلاله العديد من المنشآت الاقتصادية من الدخول للأسواق العالمية، والسبب يعود في أن تلك القيود التي كانت تحول دون ذلك قد اسْتُغْنِيَ عنها مع التطور الحاصل في ظل الثورة التكنلوجية وظهور شبكات الاتصال ونعني الإنترنت، هي كلها عوامل مكنت الشركات متعددة الجنسيات من البروز والعودة للساحة والمساهمة في تطور السوق العالمية، ففي السابق كان الأمر مقتصرًا على الاقتصاد القومي وكانت الدول آنذاك تحتكر التجارة، لكن لم يظل الأمر على حاله بل أصبحت الدول حاليا تسعى للخروج من هذه الفكرة عن الطريق استقطاب استثمارات أجنبية وهو ما تساهم فيه الشركات متعددة الجنسيات.

*** أهمية الموضوع:**

اختيارنا لموضوع النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات يعود لما تحتله من مكانة في عصرنا الحالي، لذا فأهمية موضوع بحثنا هذا من الناحية العلمية أن هذا الكيان يعتبر أحد دعامات النظام الرأسمالي، لما يتمتع به من القوة والتطور اقتصاديا الأمر الذي يدفعها للتنافس بشدة في الأسواق العالمية، ولما تزخر به هذه الشركات بالرقي على كافة الأصعدة الأخرى التكنلوجية وغيرها والتي تساعد في الاستثمار في مختلف الدول، أما أهميته من الناحية العملية فهي للتنظيم الذي تتبعه في سيرورة عملها.

*** أسباب اختيار الموضوع:**

ما حثنا على اختيار هذا الموضوع يعود لعديدٍ من الأسباب:

الأسباب الذاتية:

– الشركات متعددة الجنسيات بشكل عام تعتبر إحدى موضوعات مجال تخصصي لذا ارتأيت ضرورة البحث بخصوصها.

الأسباب الموضوعية:

– رغبتي في تسليط الضوء حول إن كان هناك تنظيم قانوني تخضع له هذه الشركات سواء كان ذلك من ناحية تشكلها وإلا سيرورة عملها بل وحتى تبعات ونتائج استراتيجياتها، وهو أمر لم تتطرق له أغلب الدراسات السابقة.

– مكانة هذه التشريعات في الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول بشكل خاص.

*** أهداف الدراسة:**

تهدف دراستنا إلى:

– محاولة تقريب هذا الكيان لذهن القارئ وذلك بالتعريف بالشركات متعددة الجنسيات، هذا من جهة ومن جهة أخرى التوضيح أكثر بالخلفية المتأتية منها هذه الشركات.

– تسليط الضوء على السُبل والاستراتيجيات التي تعتمد عليها لتحقيق أهدافها.

– محاولة معرفة إن كان هناك تشريع قد أخضعها لقواعده وإلا عمل على تنظيم استثماراتها.

– محاولة معرفة إن كان المشرع الجزائري قد خصها بنصوص قانونية أم لم يفعل ذلك.

– تسليط الضوء على مسؤولية الشركة الأم وشركاتها التابعة لها.

*** صعوبات الدراسة:**

– أكثر الصعوبات التي واجهتنا هي قلة المراجع المخصصة لهذا النوع من الشركات في مكتبنا.

– ضيق الوقت والسبب أن البحث في هكذا موضوع يحتاج إلى التنقل بين مكتبات الجامعات الجزائرية.

– صعوبة أخرى تمثلت في قلة القوانين التي أجادت التعامل معها، لذا اقتصرت جزئية من دراستنا على القانون الفرنسي الذي أجاد التعامل معها.

*** الإشكالية:**

بناءً على ما تقدم نطرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل النظم القانونية التي وجدت لتنظيم سيرورة عمل الشركات المتعددة الجنسية؟

*** المنهج المتبع:**

إذ اعتمدنا في دراستنا هذه على المناهج التالية:

- **المنهج التحليلي:** وذلك بتحليل مضمون النصوص القانونية، وكذلك جملة التعاريف التي جاء بها شُراح وفقهاء القانون بصفة عامة.
- **المنهج الوصفي:** ويتجلى ذلك في قيامنا بوصف خصائص هذه الشركات، والتعبير عن بعض الجزئيات من خلال جملة من الاحصائيات المعمولة لبعضٍ من الشركات العالمية.
- **المنهج المقارن:** اعتمدنا كذلك على هذا المنهج في المقارنة بين ما جاء به مشرعي بعضٍ من الدول فيما يخص مسؤولية الشركة الأم على الشركات الوليدة كالمقارنة بين القانون الإنجليزي والفرنسي.
- **المنهج التاريخي:** أما معالم المنهج التاريخي فكانت بالاستعانة به للحديث عن الخلفية التاريخية للشركات متعددة الجنسيات.

ولغرض الإجابة عن قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول بعنوان الشركات متعددة الجنسيات النشأة والتطور، قسمناه إلى مبحثين كان الحديث في المبحث الأول عن ماهية هذه الشركات فرجعنا إلى تاريخ نشأتها في المطلب الأول بينما المطلب الثاني منه كان مخصصا للتعريف بها، وتركنا الحديث عن أصناف هذا الكيان في المطلب الثالث.

أما المبحث الثاني فكان لمميزاتها والأهداف المسطرة لها وذلك من خلال مطلبين.

الفصل الثاني كان بعنوان الإطار القانوني للشركات متعددة الجنسيات ومن خلالها حاولنا معرفة آراء رجال القانون ومشرعي الدول حول إن كان هناك تنظيم قانوني لها في تلك الدول فبينا في المبحث الأول مركز هذه الشركات في قواعد القانون الجزائري، العامة منها في المطلب الأول، وكذلك الخاصة في المطلب الثاني، أما المبحث الثاني فخصصناه لمسؤوليتها عن الشركات الوليدة ونتائج تلك المسؤولية وكان ذلك في مطلبين.